



الجلسة العامة الاستثنائية الأولى  
للمجموعة غير الحكومية في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

الدوحة، دولة قطر

28-29 آذار/مارس 2012

كلمة السيد عبد السلام أبودرار  
رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة  
رئيس الشبكة العربية للنزاهة ومكافحة الفساد

بسم الله الرحمن الرحيم ؛

السيد علي بن فطيس المري، النائب العام ؛

السيد حسن عكور، عميد كلية الحقوق بجامعة قطر ؛

السيد ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛

السيد ممثل مركز الدوحة لحكم القانون ومكافحة الفساد ؛

السيدات والسادة الخبراء ؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ؛

يسعدني وأنا أشرف برئاسة الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، أن أعرب لكم عن اعتزازي بالتواصل معكم في هذه الجلسة العامة الاستثنائية الأولى للمجموعة غير الحكومية بالدوحة، بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والنيابة العامة بدولة قطر، وكلية الحقوق بجامعة قطر، ومركز الدوحة لحكم القانون ومكافحة الفساد، استكمالاً لأشغال الجلسة الأولى التي انعقدت بالمملكة المغربية أواخر سنة 2011.

إنني لأنوه بالدعم الذي حظيت به المجموعة غير الحكومية من طرف الشبكة العربية، كشريك حقيقي في مختلف المبادرات الرامية إلى وضع السياسات العمومية وتتبع تنفيذها ميدانياً، اعترافاً منها بالدور الذي تقدمه هذه المجموعة في تفعيل المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد.

من الأساسي الإشارة في هذا اللقاء إلى أن مكافحة الفساد لم تعد قضية سلطات عمومية، بل أضحت قضية مجتمعية يتفاعل معها الجميع في اتجاه إشراك المجتمع المدني إلى جانب الحكومة كقوة اقتراحية وازنة في تطوير الفساد وقائياً وزجرياً، ونشر ثقافة النزاهة والمساهمة في تخليق الحياة العامة وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة.

غير خاف عليكم، أن الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد أعطت للمشاركة المجتمعية حق قدرها في هذه المكافحة بتمكينها من الآليات الكفيلة بضمان فعاليتها عبر تعزيز الشفافية والحكامة الجيدة، والنفاذ إلى المعلومات، والتحسيس والإعلام والتربية والتكوين للرفع من مستوى الوعي العام بالظاهرة والتعريف بعواملها ومخاطرها وعدم التسامح معها.

من أجل ذلك، فإن التجاوب مع المجموعة غير الحكومية يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للشبكة العربية، لما يعبر عنه هذا التواصل من نضج موضوعي بالمهام المطروحة آنياً على المجتمع المدني في التبليغ عن الجرائم، والترافع والمناصرة، وخلق مراكز الاستماع والتوجيه والإرشاد للضحايا والمبلغين، والانتصاب كمطالب بالحق المدني في الدعاوى الجنائية، وتأسيس مراكز للأبحاث والدراسات العلمية.

## حضرات السيدات والسادة ؛

إن استحضار الأدوار الطلائعية للفعل المجتمعي في سياسات مكافحة الفساد، جعلت المملكة المغربية تستحضر القيمة المضافة للفعاليات الجمعوية وكيانات القطاع الخاص والهيئات المهنية والنقابية والباحثين الجامعيين في إثراء النقاش العمومي واقتراح التوصيات بشأن إعداد الاستراتيجيات الوطنية، بما يكرس الانفتاح على مختلف مكونات المجتمع المغربي وتعزيز الديمقراطية التشاركية.

في الختام أتمنى لكل المشاركين كامل التوفيق والنجاح.

وفقنا الله لما فيه الخير، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.